

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مساكن للأهالي بناحية بنى عباد مركز الزقازيق محافظة الشرقية .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الأرض اللازمة لهذا المشروع والبالغ مساحتها فدانان و ١٩ قيراطا و ٣ أسهم والكائنة بحوض الروضة رقم ٨ بالقطعة رقم ٧ وحوض الوسادة رقم ٩ بالقطع ٦٣ من ١٣ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٢٢ من ١٣ بناحية بنى عباد مركز الزقازيق محافظة الشرقية والملوكة لورثة عوض إبراهيم عوض ، وفاطمة مجاهد متولى والموضع موقعها وبيان حدودها ومعالمها بالرسم والمذكرة المرفقين .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسم مجلس الوزراء في ١٣ المحرم سنة ١٣٩٦ (١٤ يناير سنة ١٩٧٦)

محمد محمد سالم

مادة ٣٩ - يعد البنك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ما يأتي :

(أ) حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية طبقا للقواعد المتبعة في المنشآت المصرفية .

(ب) ميزانية البنك طبقا لقواعد المحاسبة المالية في المنشآت المصرفية موقعا عليها من محافظ البنك ومراقبي الحسابات .

(ج) تقريرا عن مركز البنك المالي وأعماله خلال السنة المالية المنتهية يتناول بوجه خاص عرض الأحوال الاقتصادية والأوضاع النقدية والمصرفية في جمهورية مصر العربية .

ويقدم حساب الأرباح والخسائر والميزانية والتقرير المشار إليها إلى وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي خلال أسبوع من تاريخ اعتمادها من مجلس إدارة البنك .

مادة ٤٠ - يؤول صافي أرباح البنك إلى الخزينة العامة للدولة بعد إقطاع ما يقرر مجلس الإدارة تكوينه من احتياطات وتوزيعه ككافأة لأرباح على العاملين وفقا للقواعد التي يقررها في هذا الشأن .

الفصل الثالث

التقرير السنوي عن الأوضاع النقدية والأثمانية

مادة ٤١ - يعد البنك تقريرا سنويا يرفع إلى مجلس الشعب ، يتضمن الأوضاع النقدية والأثمانية في جمهورية مصر العربية ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٨ لسنة ١٩٧٥ بتعيين الأمن الأول لاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة الجمهورية بدويرة نائب رئيس وزراء ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعيين السيد الدكتور رفعت المحجوب أستاذا بكلية الاقتصاد والعلوم سياسية بجامعة القاهرة مع الاحتفاظ لسيادته ، بصفة شخصية ، بالمرتبة بل لتمثيل اللذين يتقاضاهما حاليا .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسم جمهورية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٦ (٥ يونيو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات